آليات تحقيق الإستقرار والتنمية المستدامة في مراحل ما بعد النزاع المسلح
(قراءة استشرافية للتنمية المستدامة في ليبيا)

Mechanisms for achieving sustainable development in post-armed conflict stages
(A forward-looking reading of development in Libya)

د . عبدالسلام محمد أحمد الحاج [1]

كلية التربية . جامعة بني وليد، abdusalamalhaj@gmail.com

ملخص

يُعد النزاع المسلح أسوأ أنواع التدافع على مر العصور وبإختلاف الأماكن على وجه البسيطة لما لهذا التدافع من نتائج سلبية على الإنسان والمكان، وتبذل المجتمعات جهوداً مضنية بغية التخلص من الآثار الناجمة عن هذا التدافع، ومع تطوّر تكنولوجيا السلاح أصبح للنزاعات آثاراً مدمرة على البنى التحتية وساهمت في تشريد الملايين حول العالم الأمر الذي يقلل من فرص التنمية والتطوير في مناطق النزاعات، ولما كانت النزاعات غير طويلة الأمد في كثير من المناطق دائماً تلجأ المجتمعات لإصلاح ما أفسده النزاع وتحاول تجاوز آثارها بإرساء البرامج التنموية الهادفة والتي تختلف في أولوياتها عن البرامج التنموية في المجتمعات المستقرة، واتساقاً مع ذلك تسعى الحكومات إلى إعداد برامج لمرحلة ما بعد النزاع، وهنا يرد تساؤل مفاده (ما هي آليات تحقيق الإستقرار التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد النزاع)، والإجابة على هذا التساؤل تهدف إلى تحديد الأولويات في إحداث التنمية وفق خصوصية كل منطقة، ورسم صورة مستقبلية لما سيكون عليه المجتمع عقب إزالة الآثار المادية والاجتماعية والنفسية لهذا النزاع، وذلك للمساعدة على أن تكون هذه البرامج واقعية وشاملة وقابلة للتطبيق وتهتم بالإنسان والمكان على حد سواء .

كلمات مفتاحية : النزاع المسلح . التنمية المستدامة . الوئام المجتمعي . الإعمار الشامل

Abstract :

Armed conflict is considered the worst kind of rivalry throughout the ages and in different places on the world , because this does not defend the negative consequences for people and place, and societies make strenuous efforts in order to get rid of the effects of this rivalry , and with the development of weapon technology ,conflicts have had devastating effects On the infrastructure, and contributed to the displacement of millions around the world, which reduces the opportunities for development and development in conflict areas, and since conflicts are not protracted in many areas , societies always resort to repairing what has been spoiled by the conflict.And to overcome their effects by establishing targeted development programs that differ in their priorities from development programs in stable societies, and in line with that , governments seek to prepare programs for the post-conflict phase, and here a question arises: (What are the mechanisms for achieving sustainable development in the post-conflict phase , (?And the answer to this question aims to define priorities in bringing about development according to the specificity of each region, and to draw a future picture of what society will be like after removing the material, social and psychological effects of this conflict, in order to help these programs be realistic, comprehensive and It is applicable and concerned with both people and the place .

Key words : armed conflict - sustainable development - community harmony - comprehensive reconstruction

[1] **المؤلف المرسل: د .** عبدالسلام محمد أحمد الحاج ، **الإيميل:** abdusalamalhaj@gmail.com

1 . مقدمة :

كانت ولازالت النزاعات المسلحة عاملاً معرقلاً للبناء والتطوير في المجتمعات التي تنشأ بها وعلى مختلف الصعد ، ولذلك اكتسبت أهمية قصوى ونالت أهتماماً بالغاً من البحاث والدارسين وذلك لتتبع أسبابها الجوهرية العميقة ونتائجها السلبية على الأماكن التي حدثت فيها، و في ليبيا حيث احتذم الصراع عقب سنة 2011 لأسباب سياسية تولدت نزاعات جانبية في كثير من المناطق ولذات الأسباب في مجملها وربما لأسباب اقتصادية واجتماعية في بعض الأحيان، وترتب على هذه الصراعات حالة من الفوضى الناجمة عن ضعف سيطرة الدولة على كثير من أنحاء ليبيا، وبدأت مقدرات الدولة في الإنهيار واحدة تلو الأخرى، مما ترتب على كل ذلك توقف عجلة التنمية في كل أنحاء الدولة وأصبحت المحافظة على ما تبقى هي الهدف الأساس الذي تسعى إليه الدولة والمواطن على حد سواء، ولما كانت التنمية المستدامة هدفاً منشوداً وخياراً استراتيجياً لا يمكن الحياد عنه أصبح من الضروري التفكير خارج الصندوق لرسم ملامح المستقبل بغية النهوض بهذا البلد النامي الذي فقد الكثير من مقدارته نتيجة لما حدث به من نزاعات اجتماعية وسياسية أخذت في أغلبها صفة النزاع المسلح، وذلك بأعداد برامج واقعية وشمولية وقابلة للتحقيق، تُرتب فيها الأولويات بدقة، وتُحدد فيها المشاريع التنموية الناجعة التي تُعيد الدولة الليبية إلى حيويتها وتجدد شباب المجتمع الليبي .

2 . هيكلية الدراسة

1 . 2 . مشكلة الدراسة :

تُعد النزاعات المسلحة أخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات وذلك لما تسببه من مآسي على صعيد الأفراد ومن شرخ على الصعيد الاجتماعي ومن تصدع على المستوى المجتمعي ومن ضعف للدولة الحاكمة بالإضافة للآثار السلبية التي تخلفها في البنى التحتية في المناطق العمرانية والمنشآت الاقتصادية مما يستدعي إعداد برامج دقيقة لتلافي كل هذه النتائج ولأن التنمية المستدامة هي الأنسب لأنها تستهدف إصلاح الإنسان والمكان، تبرز كخيار استراتيجي لا حياد عنه، وهنا يبرز تساؤل مفاده (ما هي آليات تحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد النزاع) وذلك للوقوف على أنجع البرامج وأقدرها على تحقيق الهدف .

2 . 2 . فرضيات الدراسة :

- الوئام الاجتماعي هو الضامن الرئيس للإستقرار في الدولة .
- إستقرار الدولة أولوية ملحّة لتحقيق التنمية المستدامة .
- واقعية البرنامج التنموي وقابليته للتطبيق يضمنان مشاركة المواطنين في التنمية والتطوير.
- الشمولية المكانية والبرامجية سمة أساسية لبرامج التنمية المستدامة الناجحة .

3 . 2 . أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة لما يلي :

- محاولة إعداد برنامج للوئام الاجتماعي الذي يضمن استقرار الدولة ورأب صدع المجتمع الليبي .
- تحديد أولويات البرامج التنموية المستدامة في ليبيا حسب خصوصية كل منطقة فيها .
- رسم صورة واضحة المعالم للبرامج التنموية المستدامة بحيث تكون واقعية وشاملة وقابلة للتطبيق .
- تعزيز المبادئ السامية التي تدعو لها التنمية المستدامة كالإستمرارية وحماية البيئة وحفظ حق الأجيال القادمة.

4 . 2 . منهج الدراسة :

تضبط الدراسات الأكاديمية بمنهجيات واضحة ليتسنى لمن يطلع عليها فهم الأساس الذي بُنيت عليه هذه الدراسة، ولما كانت هذه الدراسة تتعلق بحالة لها خصوصيتها يأتي منهج دراسة الحالة كمنهج مناسب لتوضيح الأفكار

المتعلقة بتحليل النزاع المسلح في ليبيا (أسبابه ونتائجه) والمنهج الاستقرائي كمنهج يبنى عليه توقعات المستقبل لما ستكون عليه برامج التنمية والتطوير في ليبيا .

2 . 5 . أدوات الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على البيانات والتقارير والكتب والمجلات المنشورة وكذلك استمارة استبيان تناولت المواضيع التالية :

- **الوئام الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزاع المسلح**
- **الوئام الاجتماعي والاستقرار**
- **برامج التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد النزاع المسلح**

و تم توزيع هذه الاستمارة على أساتذة جامعة بني وليد بعدد (20) وعبر شبكة الانترنت على وسائل وكانت الإجابات على التواصل الاجتماعي (50) استمارة، وتم تحليل النتائج باستخدام النسب المئوية وذلك لمحاولة استقراء مستقبل التنمية المستدامة في ليبيا في مرحلة ما بعد النزاع من خلال استطلاع آراء المختصين والمهتمين بتنمية المجتمعات وتطويرها.

3 . الجانب النظري

1 . 3 . ماهية النزاعات المسلحة :

برزت الحرب منذ أن بدأ التدافع البشري والتنافس على مناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي كوسيلة حاسمة للمنازعات محلية كانت أم دولية إلى عهد قريب، وذلك باعتمادها مبدأ سحق طرفٍ لآخر ينافسه لإنهاء النزاع دون قيود أو شروط، والحرب تعني النزاع المسلح بكل ملامحه وصفاته والذي يعتبر أحد أخطر الظواهر البشرية على الإطلاق لما لها من آثار مدمرة على الإنسان والمكان، وتدور وجوداً وعدماً مع حركة المجتمعات أياً كانت أشكالها وأنماط معيشتها وتركيباتها الاجتماعية ومستوياتها الاقتصادية (العبيدي، 2019، 160) ([1]) ، ويعرّف النزاع على أنه حالة خلاف شديدة التوتر، والنزاع الاجتماعي الذي يصل إلى حالة قصوى من التطرف يستكمل بصراع عسكري قد يكون اشتباك مسلح وقد يتحول إلى حرب أهلية (حماد، 1997،) ([2])، ونظراً لتعقد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبشر على سطح هذا الكوكب تداخلت النزاعات المسلحة تداخلاً كبيراً ففي كثير من المناطق يصعب تمييز النزاعات المسلحة فيها فما يعتبره البعض نزاعاً مسلحاً داخلياً يعبره آخرون نزاعاً دولياً نظراً لانخراط بعض الدول فيه بشكل مباشر وغير مباشر وظهر مصطلح الحرب بالوكالة، ولذلك حدد القانون الدولي هذه المفاهيم بدقة، وهي كما يلي:

2 . 3 . النزاع الدولي المسلح

يعرّف النزاع الدولي وفق القانون على أنه الإدعاءات المتناقضة بين شخصين قانونيين أو أكثر (العبيدي، 2019، 167)، والأمثلة حول العالم كثيرة منها ما هو نزاع قانوني ساحة أروقة المحاكم ومنه ما هو سياسي يأخذ صوراً متعددة في توسيع النفوذ ومنه ما هو مسلح وهو الذي يتمثل في المواجهة المسلحة بين هذين الشخصين كما حدث بين بريطانيا والأرجنتين في جزر الفوكلاند وأرمينيا وأذربيجان في ناغورنوكاراباخ وغيرها من النزاعات الحدودية حول العالم، وقد يكون النزاع المسلح بين دولة تحتل دولة أخرى وحركة تحرر في هذه الدولة كما حدث في الجزائر وليبيا إبان فترة الاستعمار ، ومما يجدر الإشارة إليه هو أن النزاعات المسلحة ضبطتها قوانين دولية انبثقت عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية سميت قوانين النزاعات وهي عبارة عن مجموع المبادئ والقوانين التي تنظم سير وعملية الصراع في زمن النزاع المسلح سواءً كان محلياً أم دولياً، وتحدد الحقوق والواجبات للمتنازعين، وتحدد العلاقات المتبادلة بين بعضهم البعض وحدود استعمال القوة أثناء الصراع، وتضمن هذه القوانين حقوق السكان المدنيين، حيث أقرّت مسئولية قانونية للدول ومسئولية جنائية للأفراد الطبيعيين (طه، 1982، 22) ([3]) .

3 . 3 . النزاع المسلح المحلي

يعتبر النزاع غير الدولي (المحلي) أشد أنواع النزاعات قسوة وأبلغها تأثيراً لأن أغلب ضحاياه من المدنيين ويعرف على أنه النزاع التي تخوضه القوات المسلحة للدولة ضد فئة أو فئات داخل ترابها الوطني (أفكيرين، 2011، 956) ([4])، أو أنه الصراع المسلح بين فئتين أو أكثر داخل نطاق دولة لا يتعدى حدودها الإقليمية، وهذا النوع من النزاعات قد يكتسب صفة الدولية إذا تدخلت دولة أخرى في مجرياته ودعمت أحد أطرافه، وقد ميّز القانون الدولي الإنساني الحرب الأهلية عن النزاعات المسلحة غير الدولية، وينشأ النواع المسلح في حالات عديدة، منها عندما تفقد الدولة سيطرتها على جزء من إقليمها فتمارس عليه مجموعة من المسلحين السيطرة فتستخدم القوة لإلغاء هذه السيطرة، أو عندما تنشق مجموعة عن الحكومة فتنشب بينها وبين القوات الحكومية أعمال قتالية بغية إخماد هذه المجموعة أو عندما تترهل الدولة وتفقد الحكومة قدرتها على السيطرة وإدارة الحياة اليومية وإعمال سلطتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تبرز مجموعات مسلحة (ميليشيات) للسيطرة على الدولة ، فينخرط فيها المدنيون وتتحول الدولة إلى ساحة حرب لا يعرف فيها المدني من المقاتل وهنا يمكن وصفها بالحرب الأهلية (يازجي، 2018، 280 - 282) ([5])، وتشير الدراسات القانونية إلى أن الهيجان الشعبي الذي يهدد الوحدة الوطنية للدولة يتحول أفراده إلى ثوار وهم أؤلئك المقاتلون الذين ينتظمون تحت قيادة منظمة قد تعترف بهم الدولة ذاتها لرفع المسئولية القانونية عنها وقد تعترف بهم دول أخرى، وإذا سيطروا على إقليم ما داخل الدولة وأصبحت لهم سلطة فعلية عليه، ولهم قيادة واضحة يتحولون إلى محاربين وبالتالي تنطبق عليهم قوانين الحرب كغيرهم من القوات النظامية للدولة (يازجي، 2018، 283).

3 . 4 . حالة النزاع في ليبيا

تشير التقارير السياسية التي تناولت الأزمة في ليبيا عقب ثورة 17 فبراير 2011 إلى أن خلفية الأزمة الليبية تمثلت في عدم وجود عقد اجتماعي يرسخ مفهوم المواطنة في عهد المملكة مما قلل من نجاح الدولة الحديثة (نوفل وآخرون، 2017، 8) ([6])خاصة بعدما حدث إنقلاب القذافي في العام 1969 الذي مكنه من الاستحواذ على السلطة لمدة 42 سنة ألغى خلالها بعض القوانين وغيّر بعضها الآخر وأضعف المؤسسات باستحداث نظام سماه النظام الجماهيري يقوم على الإدارة الشعبية أسهم في تدني مستويات الأداء لكل مؤسسات الدولة فيما عدا المؤسسة الأمنية التي تقوم على حماية القذافي والتي واجهت الاحتجاجات في العام 2011 والتي دعمتها اللجان الثورية والحرس الشعبي والمتطوعون من الموالين للقذافي من قبيلته والقبائل المتحالفة معها، ولما كان الاحتقان الشعبي كبير بدأت ثورة فبراير باحتجاجات شعبية سرعان ما تحولت إلى مواجهات مسلحة وتحوّل المحتجون إلى ثوار بعد سيطرتهم على مدينة بنغازي وما جاورها في زمن وجيز وباستيلاء هؤلاء الثوار على مخازن الأسلحة في المنطقة الشرقية ومساعدة بعض الدول لهم إكتسب الصراع صفة الحرب، حيث استخدمت كل أنواع الأسلحة وبدأ يأخذ صفة النزاع الدولي بتدخل القوات الجوية لبعض الدول ضد قوات القذافي التي تكتسب صفة القوات الحكومية مع أن هذه الدول انتهت إلى هذا الأمر منذ البداية ونزعت صفة الشرعية عنها بإعترافها بالمجلس الذي شكله الثوار تحت مسمى المجلس الوطني الانتقالي والذي يقوده بعض المنشقين عن حكومة القذافي كوزيري العدل والداخلية، وقام عمل المجلس على ما ورد بوثيقة دستورية سُميت بالإعلان الدستوري (المريض، 2017، 79)([7]) وبتسارع الأحداث قُتل القذافي رأس النظام السابق وبرزت أجسام سياسية أولها المؤتمر الوطني العام الذي أُنتخب في العام 2012 ثم البرلمان الوطني في 2014 وانتهت باتفاق الصخيرات التي انبثقت عنه المجالس الثلاث (الرئاسي . الأعلى للدولة . النواب) ونظراً للمساعة الشاسعة للدولة الليبية التي تزيد عن 1,6 مليون كيلومتر مربع والتي ترتبت عنها معضلات جيوسياسية بالغة الصعوبة تمثلت في عدم سيطرة الدولة على الحدود والموارد الاقتصادية وضعف الحكومة واقتصار دورها في العاصمة والمدن الكبرى فقط وهذا كله جعل من مقدرات الدولة عرضة للنهب والتحكم من قبل مجموعات مسلحة توجت بإقفال الحقول والموانئ النفطية في العام 2015 مما ترتب عليه إنهيار الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية مما سبب في

نقص السيولة النقدية والتضخم، وكل ذلك انعكس على الأوضاع الأمنية في ليبيا، حيث انتشر الخطف والحرابة والصراع على مناطق النفود داخل العاصمة وخارجها، وبرزت العديد من التشكيلات المسلحة كالميليشيات داخل العاصمة والدروع وميليشيات المدن والمجموعات المسلحة التي اتخذت تسميات عديدة ولعل من المفارقة الغريبة هو أن هذه المجموعات تدعي الشرعية وتنضوي تحت مسمى الجيش الليبي مع أن بعضها يقوده أمراء حرب لا علاقة لهم بالجيش الليبي، وكأحد أهم التداعيات للوضع الأمني المتردي ظهور ما يعرف بدولة داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) في مدينة سرت في وسط ليبيا والتي انتهت سيطرتها على المدينة بحرب ضروس قادتها حكومة الوفاق في عملية البنيان المرصوص بمساعدة أمريكية، ونظراً لتعدد الفصائل والمجموعات المسلحة في الدولة عقب انتصار الثورة نشبت العديد من النزاعات المسلحة داخل المدن الليبية ففي العاصمة نشبت حرب فجر ليبيا وفي بنغازي حرب الكرامة والدروع مدعومين بالجماعات الإسلامية المتطرفة وفي درنة بين الكرامة والجماعات الإسلامية وفي غرب ليبيا بين كتائب الزاوية المكلفة من الدولة في طرابلس والخارجين عن القانون في ورشفانة وفي الجنوب الليبي بين المجموعات القبلية وآخرها كانت هجوم قوات الكرامة على العاصمة بغية السيطرة عليها والتي زُهقت فيها أرواح الآلاف من الشباب، ويمكن إيجاز أسباب الأزمة التي تولدت عنها هذه النزاعات فيما يلي :

- غياب المؤسسات القوية والفاعلة طيلة حكم القذافي .
- انتشار السلاح وسهولة تهريبه وتكدسه مما أدى إلى وجود فصائل مسلحة .
- تفاقم التدخلات الدولية والإقليمية .
- ازدياد البعد القبلي والمناطقي وانخراطه في الشأن السياسي والعمل المسلح .
- بروز أيدلوجيات متناقضة كالليبرالية والفكر الإسلامي أدى إلى التنافر والصدام (نوفل وآخرون، 2017، 13 - 14) .

و الجدير بالذكر هو أن الجماعات المسلحة لازالت تعمل خارج الهياكل الحكومية وإن كان بعضها مدمجاً أسمياً ضمن وزارات الدفاع والداخلية في الحكومتين، ويتحصلوا على مرتبات حكومية وتسيطر هذه الجماعات على الحدود والمنشآت الاستراتيجية والسجون، ولازال النزاع بينها قائم وقابل للإنفجار في أي وقت (مجلس حقوق الإنسان، 2019، 3)([8]) وغالباً هذه النزاعات ما كانت لأسباب سياسية بحتة، غذتها أفكار أيدلوجية ونزعات قبلية، وترتب على هذه النزاعات تدمير المدن والقرى التي كانت مسارحاً للقتال وساحات للحرب، وحدوث شرخ اجتماعي بين بعض مكونات المجتمع الليبي مما قلل من فرص التفاعل الإيجابي بين هذه المكونات الأمر الذي يستلزم مخالجة مجتمعية تعزز الثقة بينها وتقلل من حدة التوتر وحالة الاستقطاب الحادة التي تعاني منها ليبيا حالياً جراء هذه النزاعات .

3 . 5 . آليات الانتقال من الفوضى إلى الاستقرار

منذ العام 2011 والأوضاع في ليبيا بين مد وجزر، تهدأ حيناً وتنفجر حيناً آخر، وهذا الهدوء والإنفجار توزّع على الخارطة الليبية من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، الأمر الذي جعل الحكومة في العاصمة أو حتى الموازية لها في الشرق عاجزتان عن ضمان استدامة الهدوء، وذلك لإنتشار السلاح واستحواذ المجموعات الإجرامية والجهادية عليه وتمترسها بين المدنيين مما جعل القضاء عليها ليس أمراً سهلاً، ومع نهاية حرب طرابلس الأخيره التي انتهت بتدخل دولي في 2020 يتطلع الليبيون إلى دوام حالة اللاحرب التي تعيشها ليبيا حالياً والإنتقال من حالة الفوضى العارمة التي عصفت بها لما يقارب العشرة أعوام إلى حالة دائمة من الإستقرار، وهذا الانتقال يعتمد على آليات واضحة وقابلة للتحقيق ونوجزها فيما يلي :

3 . 5 . 1 . تعزيز الثقة بين كل الأطراف

تبدأ ملامح الاستقرار الأمني والسياسي في الظهر عقب النزاعات المسلحة بتنامي الشعور بالثقة في الآخر، وبالنظر للأطراف المتصارعة في ليبيا يُلمس هذا الأمر بوضوح، فالإختلاف الأيدلوجي بين بعض المجموعات التي تمتلك السلاح وتتمترس خلف ترساناتها المدججة بكل أنواع السلاح الخفيف والمتوسط والثقيل ولّد حالة من اللاثقة بين بعضها البعض، وهذا الأمر يمكن ملاحظته في الميليشيات القبلية والمناطقية في غرب ليبيا وجنوبها، كذلك الحال بين الفصائل المسلحة التي يدعمها السياسيون وبين السياسيين والمناطق والمدن والقبائل والقائمة تطول، ولذلك يعتبر خلق حالة من الثقة بين الليبيين وتعزيزها خطوة أولى للإستقرار، وضرورة ملّحة ينبغي العمل عليها من خلال الحوارات الهادفة البناءة المعتمدة على وضوح الرؤى، ومقاربة الحقوق والواجبات بين كل الليبيين، واعتماد مبادئ سامية تبنى عليها الدولة منها العدل والمساواة والابتعاد عن لغة الخلاف والإقصاء وقبول الآخر واعتباره شريكاً في الوطن لا خصماً ينازع غيره في الوطن، وتعزيز الثقة يبدأ من المؤسسات التعليمية وينتهي بالمؤسسات الاجتماعية والدينية، وهذا لن يكون سهلاً يتمكن من القيام به الليبيون لوحدهم بل يجب على المؤسسات الدولية ذات العلاقة مساعدتهم في ذلك، وذلك بإعداد برامج واقعية فاعلة كما حدث في رواندا ودول البلقان، وبناء هياكل المؤسسات على أسس حديثة يمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه .

3 . 5 . 2 . وضع دستور للدولة

مع أن الدستور الليبي المصاغ عقب الاستقلال في العام 1951 والمعدل في العام 1963 يعتبر من أفضل الدساتير في المنطقة العربية وأفريقيا وذلك لشموليته وواقعيته . إلا أن إلغاءه في العام 1969 من قبل القذافي جعل منه نسياً منسياً وهجر ولم يُعد يذكره أحد، حتى في عام الثورة 2011 تمت صياغة إعلان دستوري مؤقت ولم يؤخذ من ذلك الدستور إلا العلم والنشيد، وكأن هناك يدٌ خفية أرادت أن تعبث بالبلد، وفي العام 2016 تم انتحاب لجنة لصياغة الدستور الجديد وبعد أعوام من المماطلة والتعنت أخرجت دستوراً واشترطت الاستفتاء عليه وهنا كانت الطامة الكبرى لأن شكل الاستفتاء وتوقيته وآلياته لازالت محل جدال وأخذ ورد، وإلى الآن لم يستفت على هذا الدستور الذي يقاطعه البعض وينتقده البعض الآخر ولم يتفق عليه بعد، وطالما الدولة لم تحتكم إلى دستور ينظم الحياة السياسية ويرسم الهيكل الاقتصادي ويضمن الحقوق لن تستقر وتهدأ وستكون عرضة للتقلبات الخاضعة للأمزجة، ولذلك ينبغي الإسراع باعتماد الدستور في أسرع وقت لضمان استقرار الدولة .

3 . 5 . 3 . إقامة كيان سياسي موحد

تعاني ليبيا منذ العام 2013 من الإنقسام السياسي، فمع رفض المؤتمر الوطني العام التسليم لمجلس النواب اقسمت الدولة الليبية بين حكومتين إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، وتناوب الشرق والغرب على الشرعية والاعتراف الدولي ففي الفترة 2013 – 2015 كانت الشرعية لحكومة الشرق، ومن 2015 إلى الآن وبعد اتفاق الصخيرات أصبحت الشرعية لحكومة الغرب وترتب على هذا الانقسام انقسام مؤسسات الدولية المالية والرقابية، وبعد حرب طرابلس انقسمت المؤسسة التشريعية، وكانت النتيجة هي بوادر أنقسام الدولة إلى دولتين التي بدأت تلوح في الأفق، مما فاقم من حالة الفوضى الأمنية والإدارية، وبالتالي أصبح من الضروري توحيد الكيان السياسي لكي تتوحد بقية المؤسسات لأن انقسامها سبب في أضرار جسيمة على مختلف الصعد، وللانتقال للاستقرار يجب وفي أسرع وقت العمل على خلق كيان سياسي موحد تنضوي تحته كل المؤسسات الإدارية والاقتصادية والأمنية.

3 . 5 . 4 . توحيد المؤسسات الإدارية والاقتصادية

ظهرت أسوأ نتائج الإنقسام السياسي عقب انتخاب مجلس النواب وانتقال الحكومة إلى خارج العاصمة والمتمثلة في انقسام المؤسسات المالية والرقابية فانقسم المصرف المركزي ومؤسسة النفط وديوان المحاسبة والرقابة الإدارية بالإضافة لكل الوزارات، مما أضعف من أدائها ورفع وتيرة الفساد الإداري والمالي في الدولة، وبالتالي ازدادت المشاكل تعقيداً

وتضاءلت فرص التنمية والتطوير، ولتلافي كل ذلك لابد من إيجاد برامج محكمة لإعادة هذه المؤسسات إلى سابق عهدها كمؤسسات موّحدة، واتباع الآليات المناسبة لتحقيق هذا الأمر، حيث تشير كل الدراسات إلى أنه لا يمكن وجود استقرار في دولة منقسمة على نفسها، وبها ازدواجية في المؤسسات وفي المعايير التي تعتمدها هذه المؤسسات في أداء أعمالها .

3 . 5 . 5 . بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية

بدأ الترهل في المؤسسة العسكرية عقب إنتهاء الحرب التي خاضتها ليبيا في تشاد في فترة الثمانينات، وانشقاق بعض العسكريين الذين أسرتهم القوات التشادية وانضمامهم لفصائل المعارضة في ذلك الوقت، ومع شيوع فكرة الشعب المسلح وتجييش المدن والخدمة الوطنية شارفت المؤسسة العسكرية على الإنهيار وتحولت من قوات منضبطة إلى ما يشبه الفصائل العاطلة عن العمل التي تتقاضى المرتبات دون عمل، وانخفضت برامج التدريب وتحول الضباط والجنود إلى موظفين لا يقومون بأي عمل، وهذا الأمر كان بدرجات أقل في المؤسسة الشرطية، وعقب أحداث 2011 لم تستطع المؤسستان مواجهة الفوضى وتفككت في أغلبها، ولضمان استمرارية الإستقرار لابد من العمل الجاد على بناء المؤسسة العسكرية لضبط الحدود وحمايتها من الاختراقات من قبل المجرمين والمهربين والمتطرفين وبناء المؤسسة الشرطية لضمان الأمن داخل المراكز العمرانية بمختلف أحجامها، ولن يتحقق الإستقرار دون بناء هاتين المؤسستين بما يتناسب وحجم المسئولية الملقاة على عاتقهما، حاصة في بلد بحجم ليبيا ولها حدود برية يتجاوز طولها 4500 كيلومتر ومراكزها العمرانية منتشرة في كل أرجائها .

3 . 5 . 6 . جمع السلاح وتفكيك الميليشيات

دأب القذافي طوال فترة حكمه على بناء ترسانة عسكرية تقليدية وبدلك أنفقت عليها الدولة الليبية قرابة الخمسين مليار دولار وبقدر ما يرى البعض أن هذه القدرات العسكرية شيء جيد لدولة مترامية الأطراف يقطنها عدد قليل من السكان لا يتجاوز ستة مليون نسمة كانت هذه الترسانة نقمة على الليبيين، إذ سرعان ما توزعت على فصائل وأفراد في مختلف أنحاء الدولة استخدموها لإسقاط حكم القذافي بادئ الأمر وضد بعضهم البعض فيما بعد، وبالتالي صار جمع السلاح وتفكيك الميليشيات أمر ملّح وضرورة قصوى، وقامت الحكومة بمحاولات خجولة من خلال إنشاء هيئة شئون المحاربين التي تهدف إلى دمج المقاتلين في مؤسستي الجيش والشرطة، وحظي جمع السلاح باهتمام دولي وشجعت عليه الأمم المتحدة إلا أن حالة اللاثقة التي يعيشها المسيطرين على السلاح جعلت كل محاولات جمعه تبوء بالفشل، وتجدر الإشارة إلى أن هناك من أراد الإنضمام للجيش والشرطة وحرس الحدود والإلتحاق بالوظائف العام بلغ عددهم قرابة 148 ألف منهم من كان مقاتلاً ومنهم من كان عاطلاً عن العمل (شيفيس، مارتيني، 2014، 17) ([9])، إلا أن ضعف التمويل وتعاقب الحكومات وانشغالها في المنازعات المتكررة في العاصمة وخارجها، وعدم جدية المقاتلين في ترك السلاح حال دون تنفيذ كل برامج الهيئة، وبذلك لايزال السلاح منتشراً وفرص الإستقرار ضئيلة في ظل هذا الإنتشار.

3 . 6 . الإستقرار دعامة الوئام الاجتماعي

يعتبر الوئام الاجتماعي هدفاً أساسياً للإستقرار عقب النزاعات المسلحة لأنه الضامن الرئيس لديمومة هذا الاستقرار وعدم نشوب النزاعات بين الأطراف مجدداً، ولذلك من المهم جداً هو خلق حالة من الوئام داخل المجتمع في مرحلة ما بعد النواع، ومن خلال الاستبيان الذي إعتمدت عليه هذه الدراسة كأحد مصادر المعلومات تبيّن أن الوئام الاجتماعي كحالة منشودة وغاية يسعى الجميع لتحقيقها لا يمكن تحقيقه دون جبر الضرر واستيفاء الحقوق أو التنازل عنها من قبل أصحابها وتدخل الدولة في ذلك بشكل عادل يحقق الوئام الاجتماعي . جدول رقم (1) .

جدول رقم (1) تحقيق الوئام الاجتماعي

البيان	أوافق	لا أوافق
الوئام الاجتماعي لا يتم إلا بتجاوز أهل الضرر عن حقوقهم	24	76
تطبيق قانون العدالة الانتقالية يحقق الوئام الاجتماعي	63	37
جبر الضرر ودفع التعويض من قبل الدولة يحقق الوئام الاجتماعي	57	43

الدراسة الميدانية 2020

من خلال الجدول يتبيّن أن الوئام الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حصل كل المتضررين على حقوقهم لأنهم لن يتجاوزوا عنها وستظل هاجساً يؤرقهم طالماً لم يشعروا أن الدولة والمجتمع أنصفوهم وجبروا ضررهم وذلك بتطبيق قانون العدالة الانتقالية الذي ينصف المظلوم ويأخذ على يد الظالم، على أن تتكفل الدولة بجبر الضرر ودفع التعويضات المناسبة التي ترضي المتضرين في الأرواح والممتلكات لأنه وكما تبيّن من نتائج الدراسة الميدانية لا يمكن أن يتحقق الاستقرار إلا بنشر الوئام الاجتماعي ، حيث يوضح الجدول رقم (2) أن الإستقرار لا يمكن تحقيقه وضمان ديمومته في مجتمع تمزقه الكراهية وتفتته البغضاء، وينبغي البدء بنبذ الفرقة والتقليل من خطاب الكراهية الذي يؤدي إلى التنافر الاجتماعي، وبالتالي يتضاءل التفاعل الاجتماعي الإيجابي الذي يُعد أحد أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة لأن المشاركة الشعبية والتفاعل المجتمعي لا يمكن وجودهما دون وجود حالة من الوئام ومن خلال طرح سؤال حول الاستقرار كخطوة أولى لتحقيق الوئام الاجتماعي كانت الإجابات تؤكد على أن الوئام الاجتماعي هو الذي يحقق الاستقرار في المجتمع، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن المجتمع الذي تحس فيه بعض شرائحه بالقهر لا يمكن أن يستقر كذلك لا يمكن تنفيذ برامج التنمية المستدامة في المجتمعات غير المستقرة لأن حالة عدم الإستقرار ستقوض أية مشاريع تنموية ترتقي بالمجتمع .

جدول رقم (2) الوئام الاجتماعي والاستقرار والتنمية المستدامة

البيان	أوافق	لا أوافق
الوئام الاجتماعي ضامن رئيس لاستقرار الدولة	82	18
استقرار الدولة أولاً ومن ثم الوئام الاجتماعي	14	86
الإحساس بالقهر الاجتماعي يهدد الاستقرار ويعرقل التنمية	81	19
لا تنمية بدون استقرار	96	4

الدراسة الميدانية 2020

3 . 6 . التنمية المستدامة عقب النزاعات المسلحة في ليبيا :

لا تعتبر التنمية المستدامة إطاراً فكرياً فحسب بقدر ما هي عملية حركية مجتمعية متجددة، تبحث عن موارد جديدة وتعتمد بدائل جديدة وشاملة لكل مناحي الحياة وتلبي الحاجات الإنسانية والمجتمعية (الاقتصادية . الاجتماعية . البيئية)، وهي طويلة الأمد ومتواصلة، تستخدم الموارد دون الإضرار بالبيئة، وتعتمد على المشاركة الشعبية في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، وتقود إلى الإستقرار الاقتصادي في الحاضر والمستقبل، وذلك باستخدام الموارد المتاحة بفعالية وكفاءة (مناتي، 2017، 5 – 6)([10])، وتأسيساً على ذلك فإن ماهية التنمية المستدامة التي تعتبر منهاج عمل للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وركيزة أساسية للنهوض بالمجتمعات تعبر بشكل دقيق عن تطلعات الشعوب في العيش الكريم واللحاق بركب الحضارة ومجاراة الدول المتقدمة في تقديم الرفاهية لمواطنيها، ومع أن ليبيا تمتلك المقومات الأساسية لإحداث تنمية حقيقية مستدامة إلا أن السياسات المتبعة لم تكن بالنجاعة والفاعلية بحيث تحقق الأهداف المرجوّة، خاصة بعد أن مزقتها الصراعات بعد ثورة فبراير في العام 2011، وتُعد ليبيا حالة استثنائية في تاريخ النزاعات المسلحة،

حيث لم يعرف التاريخ الحديث بلداً غنياً بالموارد وقدراته المادية كبيرة جداً مقارنة بعدد سكانه الضئيل جداً مزقته النزاعات وأنهكته الصراعات مثل ما حدث في ليبيا، وبنظرة فاحصة لما آلت إليه الأوضاع في ليبيا عقب فترات الحرب المتعاقبة من العام 2011 يلاحظ أن الانتعاش الاقتصادي وتطوّر الخدمات وتطوير المدن لم يجرِ كما كان يريد الليبيون بل تعثر بشكل كبير وفقدت الدولة كثير من مرافقها الخدمية، وذلك بسبب حالة التوقف السياسي وحالات الإنفلات الأمني والإداري، وبالتالي أصبحت فرص التنمية تتضاءل مع تزايد التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في مرحلة الحروب وما يعقبها، وبقدر ما تمثل آليات الانتقال من الفوضى إلى الاستقرار تحديات جسيمة في حد ذاتها يلاحظ أن التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة متعددة وفي مختلف مناحي الحياة ويمكن إيجازها في الآتي :

- تحديات سياسية
- تحديات أمنية
- تحديات اجتماعية
- تحديات قانونية
- تحديات ثقافية
- تحديات فنية
- تحديات إدارية
- تحديات بشرية

و تظل فرص التنمية في ليبيا مواتية ويمكن تحقيقها إذا ما تحقق الإستقرار بكل ما تعنيه الكلمة، وباعتماد تعريف التنمية المستدامة الذي ينص على (أنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مضطرد المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه) (الرفاعي، 2007، 24) ([11]) يمكن القول بأن التنمية المستدامة ليست خطة حكومية بقدر ما هي عملية مجتمعية توجهها الحكومة وتستهدف إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات على مستويات متعددة سياسية واجتماعية واقتصادية ترفع من معدلات النمو وتحسن جودة الحياة حاضراً ومستقبلاً وتحافظ على البيئة التي تمثل الوعاء الذي يستوعب كل هذه التغيرات،

3 . 7 . فرص التنمية المستدامة

اتساقاً مع ما تقدم تبرز فرص التنمية بشكل جليّ وواضح في ليبيا نظراً لما تملكه ليبيا من إمكانات مادية تجعل هذه الفرص قابلة للتطبيق شريطة أن تكون واقعية بمعني أنها ترتكز على القدرات الحقيقية للمجتمع الليبي ولذلك ينبغي أن تأخذ التنمية مساراً واقعياً شمولياً قابلاً للتحقيق ولحدوث كل ذلك ينبغي إتباع ما يلي :

3، 7، 1، إصلاح نظام التعليم

تعاني الكثير من الدول النامية من جمود أنظمة التعليم فيها مما يجعلها تتوقف في محطة الركود لعقود، وذلك إعتماد هذه النظم على أساليب التعليم التقليدية المعتمدة على الحفظ والتلقين وإهمالها للجوانب التطبيقية في البناء المعرفي للطبقة المتعلمة، ولذلك من الممكن أن تجد طالباً متفوقاً محشواً بمعلومات نظرية غزيرة جداً لكنه يمثل طاقة مهدرة لا يستفاد منها بقدر ما تحمل من معلومات وما صرف عليها من أموال ووقت، في حين تجد نظيره في دولة متقدمة لا يحمل هذا الكم من المعلومات ولكنه يفيد كثيراً عندما يراد الاستفادة مما تعلمه، وبذلك هناك بون شاسع بين حفظ المعرفة وبين استخدامها والاستفادة منها، وتأسيساً على ذلك يجب إصلاح نظام التعليم في ليبيا لكي يتحول من تعليم تبادل المعرفة وحفظها إلى تبادل المعرفة والاستفادة منها بل وحتى صناعتها وإنتاجها، وهنا يجب أن يتحول التعليم من

النمط النظري إلى النمط التطبيقي العملي الذي يساعد على تطوير كل القطاعات ويغطي كل الاحتياجات في سوق العمل، وبالتالي ينبغي التركيز على التعليم التقني بشقيه المتوسط والعالي، لكي نستطيع خلق فئات قادرة على إدارة كل مرافق الدولة الاقتصادية (الخدمية . الزراعية . الصناعية)، ويجب تشجيع الشباب على الإنخراط في هذه المؤسسات التعليمية وإعداد برامج لتوفير فرص عمل تستوعب مخرجات هذه المؤسسات .

3، 7، 2، نشر ثقافة العمل والبناء

يعتبر مبدأ الدولة الخادمة من أسوأ المبادئ التي اعتمدتها الدولة الليبية الحديثة منذ نشأتها عقب الاستقلال في العام 1951، وهذا المبدأ انعكس على الثقافة الجمعية للمجتمع الليبي الذي ترسخ في أذهان أفراده أن وظيفة الدولة هي الضامن الوحيد لتدفق المال طوال حياة الفرد وعقب مماته، فتكدس مئات الآلاف في الوظيفة العامة ولا يقدم الكثير منهم أي أعمال تساهم في البناء والتطوير، ويمكن وصفهم بالبطالة المقنعة، ولتغيير هذه الثقافة وهذه الرؤية ينبغي العمل الحثيث في مؤسسات التعليم العام ومواقع الوعظ والإرشاد والإعلام بمختلف وسائله لترسيخ ثقافة العمل والبناء، وترسيخ فكرة الوجودية البناءة التي تعني قيمة الإنسان فيما يحسن ويقدم لا فيما يملك وعلى ما يستحوذ، وتوسيع دائرة هذه الثقافة بين النشء لإزالة الثقافة التي ترسخت لعقود مضت .

3، 7، 3، تشجيع القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص في الدول النامية بكل إنجازاته وإخفاقاته جزءاً لا يتجزأ من البنية الشاملة للمجتمع بكل إيجابياتها وسلبياتها ولذلك لا يمكن للقطاع الخاص أن يكون ناجحاً في مجتمع يعاني من الكثير من أوجه التخلف والفقر والأمية (قرم، 2003، 5)([12])، وفي ليبيا التي انتهجت نهجاً أقرب إلى الإشتراكية منه إلى الرأسمالية تعثر القطاع الخاص بشكل كبير خاصة في سنوات المد الجماهيري (1977 - 1990) التي حاول النظام تطبيق التجربة الجماهيرية التي قوضت القطاع الخاص وأضعفته بشكل كبير، يؤدي القطاع الخاص دوراً ضئيلاً في مشاريع التنمية الاقتصادية ويستوعب عدداً قليلاً من الأيدي العاملة لأنه لا يوفر أكثر من 5 % من فرص العمل للشباب الباحثين عن العمل، وقد يرجع تضاءل دوره إلى عدة أسباب أبرزها عدم وجود تشريعات وقوانين سلسة تنظم القطاع الخاص، كذلك عدم تشجيع الدولة للمنتج المحلي بمختلف أصنافه وعدم توفير الحماية الجمركية له وكذلك للثقافة الجمعية التي تقلل من شأن العاملين عند غيرهم خارج إطار العمل الحكومي، ولذلك يلاحظ أن مساهمته في التنمية محدود على مر العقود السابقة، ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة مستقبلاً دون تشجيع القطاع الخاص وفتح آفاق جديدة لاستيعابه وتنشيطه .

3، 7، 4، دعوة الإستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في التنمية

مع تطوّر الاقتصاد العالمي وارتفاع وتيرته فيما بعد القرن العشرين أصبح التنافس محتدماً بين الدول النامية على جذب الاستثمار حقيقة ساطعة يفرضها الواقع المعاش، وحسب تعريف صندوق النقد الدَّولي (IFM) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى, ويكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار فعلية في تسير شؤون المؤسسة (جسب الله، 2004 ،19) ([13])، وعرّفته المنظمة العالمية للتجارة بأنه ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة المدى،ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قام في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها (جديدي وآخرون، 2019، 9) ([14])، كما ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر بأنها تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إمَّا بسبب ملكيته الكاملة لها، أو لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. (الزهراوي، 1984، 65) ([15])، وفي ليبيا التي بدأت تشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام 1997 تذبذب فيها الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة إلى أخرى وتشير الدراسات إلى أنه تجاوز 521 مليون في العام 2005 (الفارسي، الشحومي، 2006، 9) ([16])، ومما تجدر الإشارة إليه هو الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي في تعزيز التنمية المستدامة في المناطق المضيفة له، حيث تبيّن

أن الدول التي يسرت دخول المستثمر الأجنبي زادت فيها فرص العمل للشباب، وارتفعت معدلات النمو فيها بشكل ملحوظ، ويحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناخ يساعده على القيام بنشاطاته، وهذا المناخ يتمثل في القوانين والتشريعات التي تحميه من الابتزاز والعرقلة داخل الدولة، كذلك إلى البنى التحتية التي تسهم في انخراطه في النشاط الاقتصادي للدولة بشكل سلس وفعّال .

3، 8، المشاريع التنموية الواعدة

يعتبر الكثير من المهتمين بالتنمية المستدامة أن الأفكار النظرية لا تجدي نفعاً إذا لم تُطبق على هيئة مشاريع تنموية واضحة المعالم يلمسها المواطن كحقيقة واقعة لا مراء فيها، ولا يمكن القطع باستدامتها ما لم تكن على الواقع والاستدامة هنا تعني الثلاث جوانب أساسية، وهي (حق الأجيال القادمة . الإستمرارية . المحافظة على البيئة)، حيث لا تنمية مستدامة دون استمرارية في الأداء وبنفس الوتيرة في ظل المحافظة على البيئة وصيانتها وعدم الإضرار بها، وحفظ الأجيال القادمة من حيث حقوقهم في مقدرات البلد وعدم المساس بهذا الحق من خلال الاستغلال غير المرشد واستخدام المبدأ الحدي الذي ظهر مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والذي يعتمد على استغلال أكبر قدر ممكن في أقصر وقت ممكن وبأقل التكاليف لتحقيق أعلى العوائد الاقتصادية والذي يناهضه الجميع حول العالم.

جدول رقم (3) برامج التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد النزاع المسلح

البيان	أوافق	لا أوافق
البرامج غير الواقعية لا تلقى قبولاً من الناس	83	17
المركزية تقلص من دائرة المشاركة الشعبية	80	20
الشمولية تعني استفادة كل المناطق من كل البرامج	87	13
عقب الفوضى المركزية مطلوبة لضرورة المراقبة وضمان جودة التطبيق	49	51
بعض القوانين والتشريعات تحتاج لتغيير لتناسب ضرورات المرحلة	67	33
النظم الإدارية الحالية غير مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة	74	26
ترسيخ فكرة المواطنة يدعم الاستقرار ويحقق التنمية المستدامة .	91	9
البناء المعرفي الجيد للنشء يحقق التنمية في أسرع وقت	73	27
بناء المؤسسات خطوة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة	65	35
لكل منطقة خصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية ويجب مراعاتها	92	8

الدراسة الميدانية 2020

تبيّن من خلال استطلاع رأي المهتمين بالتنمية المستدامة أن البرامج غير الواقعية لا تلقى قبولاً من أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية سواءً القائمين عليها أم المستفيدين منها، وأن المشاركة الشعبية التي تعتمد مبدأ (الإنسان هدف التنمية وأداتها) تتقلص مع وجود المركزية ولذلك يجب أن تقوم أنظمة الحكم المحلي على توزيع الاختصاصات على الإدارات المحلية الدنيا، والتقليل من حدة المركزية، وتوسيع دائرة التوزيع الجغرافي للمشاريع التنموية بحيث تشمل كل مناطق الدولة ولا يستثنى منها أي منطقة مع مراعاة أن لكل منطقة قدراتها ومواردها وبالتالي مشاريع تصلح لها، ومع أن الجميع يجمع على أهمية المراقبة الدقيقة لضمان جودة التطبيق لكنهم لا يرون في المركزية ضامناً لذلك ولا أداة مناسبة لهذه المراقبة، ولذلك ينبغي العمل على تعديل بعض القوانين والأساليب الإدارية المتبعة لمواكبة متطلبات المرحلة وتطوّر أساليب الإدارة الحديثة لضمان تحقيق أفضل النتائج، وما يساعد في هذا الأمر هو ترسيخ فكرة المواطنة وأن الوطن ينهض به الجميع ويستفيد من خيراته الجميع، ولذلك يجب بناء النشء بناءً معرفياً يساعد على تحقيق التنمية ويسهم في بناء مؤسسات فاعلة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة .

4 . الخاتمة

تأسيساً على ما تقدم تحتاج البرامج التنموية في ليبيا عقب ما شهدته من أحداث جسيمة أودت بحياة الآلاف من الشباب والأطفال ودمرت العديد من المدن والقرى، وأنهكت الحياة الاقتصادية في ليبيا إلى جهود شاقة من أجل تعزيز الثقة في فئات الشعب الليبي والعمل المضني إعادة الحياة السياسية والاقتصادية والوئام الاجتماعي إلى مساراتها الصحيحة ليتحقق الاستقرار وبالتالي يمكن إرساء العديد من المشاريع التي تنهض بالبلد والتي تأتي مشاريع إعادة الإعمار في مقدمتها، وتشجيع الشباب على الإنخراط في العمل في مشروعات صغرى ومتوسطة وتنمية السياحة والطاقات المتجددة والمشاريع الزراعية والخدمات وخدمات النقل والشحن إلى غير ذلك من المشاريع الواعدة التي تعتمد على الموارد المتاحة والموقع الجغرافي المتميّز .

5 . الهوامش

[1] العبيدي ، سعود سويد عرموش (2019) ، مفهوم النزاع المسلح الدولي و تميزه عن النزاع المسلح الداخلي ، مجلة الدراسات العليا . جامعة النيلين ، مجلد 13 ، العدد 51 .

[2] حماد ، كمال ، (1997) ، النزاع المسلح و القانون الدولي العام ، بيروت . لبنان ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، الطبعة الأولى .

[3] . طه ، فيصل عبدالرحمن علي ، (1982) ، القانون الدولي و منازعات الحدود ، الخرطوم . السودان ، منشورات جامعة الخرطوم ، الطبعة الأولى .

[4] . أفكيرين ، محسن (2011) ، القانون الدولي العام ، القاهرة . مصر ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى .

[5] . يازجي ، أمل (2018) ، النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي بين الحرب الأهلية و النزاع المسلح غير الدولي . مفاهيم أساسية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 34 ، العدد الأول .

[6] . نوفل ، أحمد سعيد و آخرون ، (2017) الأزمة الليبية إلى أين ، مركز دراسات الشرق الأوسط . الأردن ، العدد 13

[7] . المريض ، رجب ضو ، (2017) ،عسكرة النزاعات في ليبيا ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، ورقلة الجزائر ، العدد 17

[8] . مجلس حقوق الإنسان ، (2019) ، حالة حقوق الإنسان في ليبيا ، تقرير سنوي ، الجمعية العامة ، جنيف

[9] . شيفيس ، كريستوفر ، مارتيني ، جيفري (2014) ، ليبيا ما بعد القذافي ، معهد أبحاث راند للأمن القومي ، واشنطن ، الطبعة الأولى

[10] . مناتي ، عدنان ، (2017) ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) . مع إشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 52 ، بغداد

[11] . الرفاعي ، سحر قدوري ، (2007) ، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على العراق ، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية سبتمبر 2007 ، تونس

[12] . قرم ، جورج (2003) ، دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي . قضايا و آفاق ، ندوة حول القطاع الخاص و دوره في التنمية بالدول العربية . الواقع و آفاق المستقبل ، مايو 2003 ، القاهرة .

([13]) حسب الله، أميرة محمد، (2004) ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، .

[14] ، جديدي ، روضة (2019) ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم تعزيز التنمية المستدامة . حالة الجزائر – 2018 1991 ، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 2 – 3 ديسمبر 2019 ، الجزائر

([15]) الزهراوي، فاضل حمة صالح، (1984)المشروعات المشتركة وفقاً لقانون الاستثمار، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، .

[16] . الفارسي ،عيسى محمد ، الشحومي ، سليمان سالم (2006) ، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي ، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في ليبيا ، أبريل 2006 ، طرابلس